التقرير السنوي لمجلس إدارة غرفة ملاحة دمياط للعام المالي٢٠١٨ -٢٠١٩

الشكاوي التي وردت لغرفة ملاحة دمياط خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩.

علي رأس تلك الشكاوي هي شكوي المتعاملين بالسوق الملاحي من صدور القرار الوزاري رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ والصادر بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧ م . والقرار الوزاري ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ م والصادر في ٢٠١٦/١٢/١٤ م .

منذ صدورالقرارين الوزاريين رقمي ٤٨٨ لسنة ٢٠١٤ و٨٠٠ لسنة٢٠١٦ وتتابع الغرفة تبعات تطبيق هذين القرارين ومعاناة وعدم إستقرار المتعاملين بالسوق الملاحي من أثارهما السلبية ولم تدخر الغرفة جهداً مع كافة الجهات المعنية و المصدرة لهذين القرارين لإيجاد حلول لتحفظات المتعاملين بالسوق الملاحي وذلك من خلال المكاتبات أرقام ٦٣٨-٧٥لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ للسيد معالي وزير النقل ، ٦٤٠ - ٧٧ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ للسيد معالي دولة رئيس الوزراء ، ٦٤١ -٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٩ للسيد النائب رئيس لجنة النقل والمواصلات بمجلس النواب ، ٧٢٠ – ٣ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١/٨ للسيد معالي وزير النقل ، ٧٢٣ – ٦ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١/٣٠ للسيد رئيس قطاع النقل البحري و كتاب الغرفة للسيد اللواء بحري / رضا أحمد إسماعيل خليل – رئيس قطاع النقل البحري بتاريخ ٢٠١٨/٥/٩ ومفاده طلب غرفة الملاحة بموافاتها بما إنتهي إليه المجلس الأعلي للموانئ في هذا الصدد بناء علي ماورد بكتاب سيادته رقم ٦٥٤-٥لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤ والمرسل للسيد الأستاذ / أسامة محمد مصطفي – رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب وزير النقل رداً علي كتاب سيادته رقم ٦٨٢ بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٠ بخصوص إفادته عن ما أنتهي إليه القطاع حول ما تضمنه كتاب غرفة ملاحة دمياط رقم ٧٢٠- ٢لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١/٨ بشأن الإفادة إلي ما أنتهت إليه اللجنة المشكلة من فنيين وماليين وقانونيين لدراسة الإعتراضات المثارة بخصوص القرار الوزاري رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ . وما توصلت إليه تلك اللجنة من نتائج من شأنها تحقيق الإستقرار للمجتمع الملاحي وتم إدراجها ضمن جدول أعمال المجلس الأعلي للموانئ ، وصدور القرار رقم ١٣/٣/١٨/٧ الصادر عن المجلس الأعلي للموانئ برئاسة دولة رئيس مجلس الوزراء بجلسته رقم ٢٠١٨/٣/٢٧ بشأن

الموافقة علي التعديلات المقترحة علي القرار الوزاري (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ فيما يخص نشاطي الأشغال والتوريدات البحرية ، وموافقة السيد الدكتور / وزير النقل بالجلسة المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٩/١/٣ علي إستمرار العمل بتراخيص الأشغال و التوريدات البحرية بالموانئ المصرية لحين إصدار القرار الوزاري بالتعديلات وقد تم مكاتبة رئيس قطاع النقل البحري بمكاتبات رقم ٧٧٦ – ٢٣ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢١ و رقم ٧٧٨ – ٢٥ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٣٠ بشأن اصدار قرار بالتعديلات حتي يتثني لمزاولي نشاطي (الأشغال البحرية – التوريدات البحرية) تجديد تراخيصها وسداد الرسوم المستحقة وفقاً لذلك . وتم صدور القرار رقم ٤١٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير النقل رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٥ ، و القرار رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ بتعديل بعض أحكام قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ .

بحث الشكوي المقدمة من شركة سي سرفيس للشحن والتفريغ والتوكيلات الملاحية بخصوص مكاتب القطاع الثاني الجاري العمل علي إزالتها ومطالبتهم بمساحة أرض بديلة تتناسب مع الكيان و تخصيص أحد وحدات المبني الإستثماري الجديد بمساحة تتناسب مع حجم وطبيعة عملهم و تتقارب مع مساحة مكتبهم الحالي الذي سوف يتم إزالته .

قد تم مكاتبة هيئة الميناء بالخصوص بموجب كتاب الغرفة رقم ٧٤٥-٢٨ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٥/٣٠ وطلبت غرفة ملاحة دمياط النظرفي الشكوي المقدمة من قبل شركة سي سيرفس للشحن والتفريغ والتوكيلات الملاحية وتوفير المكان المناسب للشركة حتي تستطيع مزاولة أعمالها .

تم الرد علي غرفة ملاحة دمياط من قبل هيئة ميناء دمياط بموجب كتابها رقم (٨٠٦٤) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢بما يفيد عرض الشكوي علي لجنة منح وتجديد تراخيص مزاولة الأنشطة و الأراضي رقم (١٤) والتي قررت موافقة الهيئة علي تخصيص الوحدات أرقام (208B & 209B & 210B) بإجمالي مساحة ٥٩ م٢ وذلك للمدة إعتباراً من تاريخ التسليم حتي ٢٠١٩/٦/٣٠ بفئة تحاسب قدرها ١٣١جم/م٢/شهر علي أن يتم إيفاد ممثل قانوني عن الشركة لمقر الهيئة للتوقيع علي الترخيص ومحضر التسليم المعدين لذلك .

وبناء علي مكاتبة الهيئة تم مكاتبة شركة سي سيرفس للشحن والتفريغ والتوكيلات الملاحية وإحاطتها علماً بما ورد بها .

بحث شكوي المقدمة من السيد / محمد أحمد مازين – وكيلاً عن شركة جبيد ميدوسا بوت تربس ليمتد القبرصية التي تم الإتفاق معها علي تصنيع لنشات سياحية بمدينة عزبة البرج بخصوص منع السيد اللواء بحري / خالد زهران - رئيس الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية اللنش من السفر دون أي سبب و إرسال لجنتين لمعاينة اللنش وجاء تقرير اللجنتين بالموافقة علي سفر اللنش ومع ذلك لم يوافق سيادته علي سفر اللنش .

تم مكاتبة السيد اللواء بحري / خالد زهران - رئيس الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٥٨-٤١) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٢ بما ورد للغرفة من الشكوي المقدمة من السيد / محمد أحمد مازين وإرسال صورة من الشكوي المقدمة مع طلب الغرفة إفادتها عن الأسباب التي تمنع اللنش من السفر ، كما واصلت الغرفة متابعة الموضوع حتي منح صاحب الشكوي تصريح السفر .

شكوي توكيل إبرامار من آليات تفعيل الفاتورة الموحدة المطبقة إعتباراً من ٢٠١٨/٩/١٥ بسبب عدم قبول التفتيش البحري إنهاء إجراءات سفر البواخر إلا بعد سداد الرسوم المقررة لديه لعدم وجود تعليمات خاصة من إدارته وكذلك الإدارة المركزية للجمارك دمياط ورفض السيد مسئول رصيف الشحن إنهاء إجراءات سفر البواخر الإ بعد سداد رسوم تمكين السفر ورفض الخطاب الموجه من الهيئة وهذا يعتبر إزدواج في عملية التحصيل بين هذه الجهات .

تم مكاتبة رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط بخصوص بما ورد بالشكوي بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٦٦-٤٩ لسنة ٢٠١٨ تاريخ ٢٠١٨/٩/١٩) ورقم (٧٦٨-٥١ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١ وطلبت الغرفة بإرجاء التطبيق حتي تستكمل الموافقة من جميع الجهات المعنية بالموضوع درءً لتكبد التوكيلات الملاحية من إزدواجية دفع الرسوم وكذا الأعباء المترتبة عن ذلك ، كما تواصلت مع مدير التفتيش البحري بدمياط وأفاد سيادته بأنه ليس بإمكانه تنفيذ ذلك النظام إلا بعد وصول تعليمات الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية بالموافقة، كما إستمرت المتابعة حتي تم تفعيل تطبيق الفاتورة الموحدة الحكومية بجميع الجهات ذات الصلة .

بحث شكوي التوكيلات الملاحية بأن شرطة الميناء تمنع الدخول علي بوابة الميناء الواقعة علي طريق رأس البر لسياراتهم الملاكي وتسمح فقط بدخول ملاكي الشرطة والجمارك والصادر وهيئة الميناء فقط وغير ذلك يتم توجيه الملاكي المتبقي إلي البوابة الرئيسية ويقال أنها تعليمات مدير أمن الميناء .

تم التواصل علي الفور مع السيد العميد / جمال آدم – مدير شرطة ميناء دمياط و السيد العميد / خالد نصار – مدير أمن ميناء دمياط و قد وعد سيادتهما بإتخاذ الإجراءات والتوجيه لسرعة تزليل و حل تلك المشكلة .

إستفسارات بعض التوكيلات الملاحية التي تم تعاملها بنظام تطبيق الفاتورة الموحدة والذي ورد بها تحصيل مبلغ ٢٥٠ جنيه فقط لصالح إدارة الجوازات وفي ذات الوقت ما تم تعميمه من قبل غرفة ملاحة دمياط علي شركات التوكيلات الملاحية بعدم سداد آية رسوم سواء كانت رسمية أو إضافية بناء علي كتاب هيئة الميناء بذات الشأن رقم ١٣٠٥٣ بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٨ والذي يفيد أن الجوازات لا تحصل آية رسوم رسمية أو إضافية عن تقديم خدماتها بالموانئ المصرية .

تم مكاتبة هيئة ميناء دمياط بذات الخصوص بموجب كتاب الغرفة رقم ٧٤٤- ٥٧ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٦ وقد قامت الهيئة بتسويته وفقاً للإجراءات المتبعة بموجب كتابها رقم ١٤١٩٥ بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٩ .

بحث الشكوي المقدمة من مجموعة من أصحاب شركات وترخيص مزاولة نشاط التوريدات البحرية بأنه عند تزويد البواخر بأي مواد غذائية وغيرها يستوجب حصولها علي موافقات من الجهات الآتية (قسم المباحث – قسم المسطح المائي – إدارة الجمارك – مدير حركة البضائع – الحجر البيطري – الحجر الصحي) مما يتطلب منهم وقت كبير جداً لأخذ كل تلك الموافقات حيث أن تلك الجهات في أماكن متفرقة داخل ميناء دمياط مما يؤثر علي وصول الأصناف المطلوبة إلي الباخرة و طلبهم تسهيل الإجراءات لإنهاء عملية التوريد كما هو متبع في باقي الموانئ المصرية .

تم مكاتبة رئيس مجلس إدارة هيئة ميناء دمياط بالخصوص بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٧٠- ٥٣ لسنة ٢٠١٨) بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٤ وطلبت غرفة ملاحة دمياط من سيادته النظر في مقترح الغرفة في هذا الشأن وهو عدم العرض علي الجهات التي ليس لها ضرورة ولا تؤثر سلباً في الموضوع وأن يتم العمل بالتوجه العام سواء لهيئة الميناء أو الدولة وهو نظام التعامل بالشباك الواحد تسهيلاً للمتعاملين بالإضافة لأن الشكوي تضمنت أن باقي الموانئ المصرية لا تتبع كل تلك الإجراءات .

وبناءاً علي الشكوي المقدمة من غرفة ملاحة دمياط تم عقد إجتماع تنسيقي يوم الأربعاء ٢٠١٨/١٠/١٧ بقاعة إدارة الأزمات بمركز العمليات المشترك بهيئة ميناء دمياط بحضورالسادة المعنيين بموضوع الشكوي وبعد عرض الشكوي علي السادة الحضور أنتهت بالتوصيات الآتية :-

- تشكيل لجنة مشتركة من كلاً من (المسطح المائي / الحجر البيطري / الحجر الصحي / حركة البضائع / مندوب مباحث الميناء) بجوارالسفينة أثناء تموينها لإنهاء الإجراءات إعتباراً من اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/١٠/١٧ .
- تلتزم غرفة الملاحة بالتواصل مع مزاولي النشاط وأعلامهم بأرقام الهواتف الخاصة بالمسؤلين ذات الصلة للتواصل معهم عند الحاجة .

بحث الشكوي المقدمة من شركة نانمار للملاحة بخصوص عدم وصول البوالص التي يتم إرسالها لإدارة المنافستو بالجمارك من خلال تطبيق E-MANIFEST المطور من شركة ITSC .

قد قامت الغرفة بمكاتبة كلاً من إدارة الجمارك (الأستاذ / عماد الدنون) بموجب كتاب الغرفة رقم(٧٤٥-٥٨ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٧) ومكاتبة أيضا هيئة ميناء دمياط بالخصوص بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٤٦-٥٩ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٧) ولحفظ حق الشركة في عدم تحملها غرامات تأخير حيث أنها ليست المتسببة في التأخير ، وقد تابعت الغرفة الموضوع مع الإدارة الآلية بهيئة ميناء دمياط (الأستاذ / محمد عثمان) والذي أفاد سيادته بأن الهيئة قد تواصلت مع جهة الإختصاص وتم حل المشكلة وعليه فقد أبلغت الغرفة شركة نانمار بما إنتهي إليه الموضوع .

بحث الشكوي الواردة من مدير إدارة خدمة المواطنين بهيئة ميناء دمياط بناء علي الشكوي التي تقدم بها السيد المواطن / محمد نعيم إبراهيم هنيدي – شركة تخليص جمركي علي البوابة الإلكترونية لمنظومة الشكاوي الحكومية الموحدة بشأن التضرر من قرارات توكيل ميدليفانت حيث أن التوكيل يقوم بخصم ١٥ ألف جنيه مقابل ضمان كل حاوية ثلاجة من رصيد الضمان حتي عودتها يتم رد المبلغ الرصيد وفجأة وبدون مقدمات قرر خصم ١٠٠ ألف جنيه عن كل حاوية .

علي الفور تم مخاطبة توكيل ميدليفانت للتوكيلات الملاحية بمضمون ما ورد بالشكوي الواردة للغرفة و أفادنا التوكيل بأن الوكيل الملاحي يكون مسئول أمام مالك السفينة عن عودة الحاوية للميناء وسلامتها و أيضاً أي غرامات مترتبة علي تأخيرها وأفاد أيضا أن الحاوية الثلاجة تبلغ قيمتها ١٥ ألف يورو وهو ما يوازي ٣٠٠ ألف جنيه مصري ويقوم الوكيل الملاحي بطلب خطاب ضمان في مقابل المسئوليات التي يواجهها أمام مالك السفينة وتأكيده أنه لم يقوم بتغير مقابل ضمان الحاويات ومازال عند ١٥ ألف جنيه مصري للثلاجة ، وقد تم مخاطبة مدير إدارة خدمة المواطنيين بهيئة ميناء دمياط برد توكيل ميدليفانت للتوكيلات الملاحية علي الغرفة بموجب كتابها رقم ٢ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣ .

بحث الشكوي المقدمة من الشركة الدولية للملاحة والنقل البحري (داميترانس) لغرفة الملاحة بالميناء والتي سبق تقديمها لهيئة الميناء بتاريخ ٢٠١٩/١/١٧ م عن طريق الفاكس الخاص بالهيئة رقم (٣٤٠٥٢٣) ومفادها قيام هيئة الميناء بقطع الخدمات (مياه – نور – تليفون) عن المكتب الخاص بالشركة وما ترتب عن ذلك من آثار وخيمة تمس عمل الشركة وعلاقتها بعملائها من الشركات الأجنبية بالرغم من أن موضوع النزاع بين الشركة وهيئة الميناء منظور حالياً أمام القضاء بموجب الدعوي رقم (٨٧٧ لسنة ٨ ق أمام محكمة القضاء الإداري) والتي حدد لها جلسة لنظر القضية بتاريخ ٢٠١٩/١/١٤ و أجلت لجلسة ٢٠١٩/٢/١٠ بناء علي طلب هيئة الميناء للإطلاع والمستندات .

تم مكاتبة رئيس هيئة ميناء دمياط بموجب كتاب الغرفة رقم(٧٥٩-٦ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٧) من منطلق روح التعاون الوثيق بين غرفة الملاحة وهيئة الميناء وحرص الجميع علي تزليل أي معوقات أمام المتعاملين خدمة للصالح العام وطلبها من سيادته التوجيه بعدم قطع الخدمات عن الشركة مع التفضل بتحديد موعداً مع سيادته للسيد الربان / منير بيصار – رئيس مجلس إدارة الشركة للتفاهم والتوصل لحل يحقق الصالح العام للجميع .

بحث الشكوي الواردة من شركة ناظم للملاحة بخصوص مخاطبة مدير إدارة شرطة ميناء دمياط بمرونة ألية تفتيش ومراجعه التوريدات البحرية للبواخر أثناء دخولها من البوبات الرئيسية للميناء لأنه تم إصدار قرار بتاريخ ٢٠١٩/١/٢١ بإنزال كافة الاصناف القادمة لتوريد البواخر علي أجهزة الكشف (البوابة المعقمة)

تم التواصل مع رئيس شرطة ميناء دمياط ومناقشة الموضوع وإيضاح أبعاده وتفهم ذلك وأفاد بأنه سوف يكون هناك مرونة في الإجراء حفاظاً علي الصالح العام .

بحث الإلتماس المقدم من شركة أوشن نتورك إكسبريس للتوكيلات الملاحية والمتعلق بالبوليصة رقم (Molu11042316690) الحاوية رقم (40x1Tcnu6853705)وتكبد الشركة لما ترتب عن تلك الحاوية من خسائر مختلفة بالإضافة لمصاريف الإعدام الواردة والتي سوف تقوم القوات المسلحة بالإعدام .

تم التواصل علي الفور مع سيادة العميد / أشرف أبو اليزيد _ بالأمانة العامة للقوات المسلحة للتوصل مع سيادته لأية تخفيض لتلك الرسوم المحددة لكنه أفاد بأن تلك الرسوم هي مصاريف المواد المستخدمة في عملية الإعدام وتم إعلام الشركة بما إنتهي إليه الموضوع .

بحث الإستغاثة الواردة للغرفة من السيد الربان /منير محمد بيصار_ رئيس مجلس إدارة شركة داميترانس والذي يطالب فيه الغرفة بالوقوف علي مع مصالح أعضائها وإيقاف الضرر الواقع علي الشركة من خلال قطع المياه والتليفون عن الشركة مما يترتب عليه إعاقة التواصل مع السفن حيث أنه يتم من خلال القمر الصناعي وذلك لجميع السفن سواء المتراكيه حاليا بالميناء أو مغادرة أو حتي السفن القادمة .

تم مكاتبة رئيس مجلس إدارة ميناء دمياط بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٨٣-٣٠لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٨)حيث طلبت الغرفة من سيادته إعادة توصيل الخدمات لحين البت في القضية أمام القضاء وقد تواصلت الهيئة مع الغرفة بأن السيد الربان /طارق شاهين قد أصدر تعليمات بتوصيل المرافق ومنح الشركة مهلة حتي ٢٠١٨/٦/٢٣ نزولاً علي رغبة الغرفة وعليه تم مكاتبة رئيس الهيئة بتوجيه الشكر لسيادته علي هذا الشعور الراقي وعلاقة الاحترام والتقدير والتعاون والتفاهم المتبادل الذي يخدم أولاً وأخيرالصالح العام وتم إفادة السيد الربان/ منير بيصار بما ورد بكتاب الهيئة .

شكاوي أصحاب ترخيص مزاولة نشاط شراء مخلفات السفن بميناء دمياط .

*** طلب غرفة ملاحة دمياط من هيئة ميناء دمياط الموافقة علي منح السادة الحاصلين علي تراخيص مزاولة مهنة شراء مخلفات السفن فترة سماح حتي نهاية عام ٢٠١٩م لتقديم حجم عمل نظراً لعدم تمكنهم من تقديمه عن الفترة السابقة نتيجة للنظام والآلية التي كانت متبعة وهي نظام المجموعات وذلك كحل مؤقت لتجديد تراخيص .**

تم مناقشة الطلب المقدم من الغرفة في لجنة منح وتجديد تراخيص مزاولة الأنشطة والأراضي رقم (٢٧) التي انعقدت بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٧م والتي قررت الآتي:

الموافقة علي منح السادة الحاصلين علي تراخيص مزاولة مهنة شراء مخلفات السفن الذين لم يحققوا حجم عمل عن فترة الترخيص السابقة مهلة لتوفيق أوضاعهم حتي ٢٠١٩/٦/٣٠م لتقديم حجم عمل ،علي أن يتم التجديد لهم (في حالة استيفاء مستندات التجديد) لمدة ستة أشهر فقط ويتم استكمال مدة الترخيص (باقي الثلاث سنوات) بعد تحقق الهيئة من تحقيقهم حجم العمل المطلوب ، مع إلتزام كل مرخص له بتحقيق حجم عمل قدره عملية واحدة علي الأقل خلال مدة الترخيص .

***دراسة الشكوي المقدمة لهيئة ميناء دمياط بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٥ والمتعلقة بشكوي السيدة / زوجة صلاح محمد نصر الحليلي والحاصل علي ترخيص مزاولة نشاط (شراء مخلفات السفن) والتي أحيلت للغرفة بكتاب الهيئة رقم ٢٠٢٩ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٩ لإفادتها بالرأي .**

تم دراسة الشكوي المقدمة من السيدة / زوجة صلاح محمد نصر الحليلي لهيئة ميناء دمياط و إفادة الهيئة بما يلي :-
- بأن صلاح محمد نصر الحليلي ليس شريك بمجموعة كما ورد بشكواها لكنه فرد ضمن أحد المجاميع التي تزاول النشاط وأنه قد سافر للعمل خارج البلاد وتحديداً علي أحد سفن (شركة الريدي وشركاه) مصطحباً نجله معه والذي يعمل بذات السفينة .
- أن الضوابط المنظمة للعمل لهذا النشاط لحسن سير العمل به والتي أعدت بناء علي تعليمات الهيئة بالخصوص والتي أبلغ بها كافة جهات الإختصاص منذ تاريخ إعدادها والتي تضمنت التوافق علي ما ورد بها من جميع المزاولين للنشاط و التوقيع عليها من قبلهم و إقرار ذلك وتوقيعه من رئيس شعبة الخدمات البحرية بالغرفة التجارية . علماً بأن المادة المنظمة هي المادة رقم (٧) من الضوابط والتي تنص علي عدم حصول المزاول للنشاط أي مبالغ طالما هو خارج البلاد للعمل .
- وإفادة السيد / أمير عباس بدوي – رئيس شعبة الخدمات البحرية بالغرفة التجارية والمنوط به الحفاظ علي مصالح أعضاء الشعبة بأنه قد تواصل مع زوج الشاكية كي يسجل زوجته كشريكة بالرخصة حتي تستطيع مزاولة النشاط وينطبق عليها ما ينطبق علي الجميع وفقاً للضوابط المنظمة للعمل بالمجاميع .

*** طلب أصحاب تراخيص نشاط شراء مخلفات السفن الإنضمام في عضوية غرفة ملاحة دمياط .**

وتم مكاتبة رئيس قطاع النقل البحري بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٧٥- ٢٢ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١٨) و إفادة سيادته بأن مجلس الإدارة ليس لديه مانع في إنضمام أياً من كان ينطبق عليه القرارات الوزارية المنظمة وطلبها من سيادته التفضل بالعرض علي الشئون القانونية بقطاع النقل البحري لتحديد ما إذا كان (نشاط شراء مخلفات السفن) يندرج تحت بند شركات الخدمات البحرية من عدمه حتي يتثني للغرفة التقيد وتنفيذ الرأي القانوني بالخصوص أو إمكانية العرض علي معالي وزير النقل والمصدر للقرار المنظم في الموافقة علي طلبهم وتم إفادة الغرفة بكتاب قطاع النقل البحري رقم (٢٥٧) إلي السيد / محمد مصيلحي – رئيس مجلس إدارة غرفة ملاحة إسكندرية والمتضمن طلب أصحاب تراخيص نشاط شراء مخلفات السفن الإنضمام في عضوية غرفة ملاحة دمياط لدراسته والإفادة بالرأي .

منشور الإعلان الملاحي رقم (١) لسنة ٢٠١٩.

قامت الغرفة بتعميم منشور الإعلان الملاحي رقم (١) لسنة ٢٠١٩ الوارد إليها بكتاب الهيئة رقم ٥٣٢٦ بتاريخ ٢٠١٩/٥/١٦ علي شركات التوكيلات الملاحية وشركات الخطوط الملاحية والذي يفيد أن هيئة الميناء علي إستعداد لإستقبال السفن حتي غاطس آمان ملاحي (١٥ م) وتتابع غرفة ملاحة دمياط الإعلان عن المنشور الملاحي الخاص بمواصفات الأرصفة الجديدة خاصة إمتداد رصيف رقم ١٢ وكذا الغاطس الخاص لكل رصيف بعد عمليات التكريك وسوف توافي غرفة ملاحة دمياط التوكيلات والخطوط الملاحية بالإعلان الملاحي الجديد فور صدوره والإعلان عنه من قبل هيئة ميناء دمياط.

الشهادة المجمعة للسلامة والصحة المهنية والخاصة بغرفة ملاحة دمياط

من منطلق حرص غرفة الملاحة علي تقديم ما يمكن من خدمات لأعضائها فقد حرصت الغرفة بالتواصل مع هيئة ميناء دمياط للموافقة علي الحصول علي شهادة مجمعة لمزاولي نشاط الأشغال والتوريدات البحرية وهي شهادة السلامة والصحة المهنية لتخفيف الأعباء المالية عنهم .

البروتوكول المبرم بين غرفة ملاحة دمياط والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا .

تقدم عدد ٩ خلال هذا العام فقط من العاملين بهيئة ميناء دمياط والعاملين بشركات التوكيلات الملاحية و شركات التوريدات البحرية أعضاء الجمعية العمومية لغرفة ملاحة دمياط للإستفادة من نسبة الخصم الخاص الممنوح لغرفة ملاحة دمياط بناء علي البروتوكول المبرم بين غرفة ملاحة دمياط والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لدراسة بالأكاديمية للحصول علي درجة الماجستير في المجالات المختلفة ، والغرفة في الوقت الحالي تسعي لإعداد مذكرة تفاهم بين الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحري وغرفة الملاحة بدمياط تحديداً للبروتوكول السابق معها لإستمرار تفعيل دور الغرفة في بناء و تنمية وزيادة فاعلية الموارد البشرية بالشركات العاملة في صناعة النقل البحري .

الإجتماعات التى عقدت لمناقشة الموضوعات ذات الأهمية على الساحة .

١- عقد الإجتماع الأول لجمعية العمومية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ في يوم الأثنين الموافق ٢٠١٨/١٠/٩ .
٢- عقد الإجتماع الثاني لجمعية العمومية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ في يوم الأثنين الموافق ٢٠١٩/٤/٨ .
٣- تم عقد عدد ١٢ إجتماع لجنة تنفيذية خلال العام المالي ٢٠١٨- ٢٠١٩م وذلك بمقر غرفة الملاحة بمعدل إجتماع شهرياً تم من خلال تلك الإجتماعات مناقشة الموضوعات التي ستطرح بإجتماعات مجلس إدارة الغرفة لمزيد من دراسة ومنافشة الموضوعات المطروحة وإتخاذ التوصيات بشأنها .
٤- تم عقد عدد ١٢ إجتماع مجلس إدارة العرفة خلال العام المالي ٢٠١٨ – ٢٠١٩ م بمعدل إجتماع شهري بمقر غرفة الملاحة وتم من خلال تلك الإجتماعات إتخاذ التوصيات المتعلقة بالموضوعات المطروحة ومتابعة ما أتخذ من توصيات سابقة ومكاتبة جهات الإختصاص بشأنها .

طلبات العضوية الجديدة لغرفة ملاحة دمياط خلال العام المالى ٢٠١٨ـ ٢٠١٩

تقدم للغرفة عدد ٢١ طلب عضوية وتم قبول عضوية عدد ١٤ شركات على النحو التالى:-

١- عدد ٦ شركات توكيلات ملاحية .
٢- عدد ٨ شركات خدمات بحـــرية .

لم يتم قبول عضوية عدد ٧ شركات على النحو التالى :-

عدد ٧ طلبات عضوية لم يوافو الغرفة بحصولهم علي ترخيص مزاولة حتي يتم إدراجهم كأعضاء بالغرفة .

الدور الإجتماعى لأعضاء الجمعية العمومية لغرفة الملاحة خلال العام ٢٠١٨ـ٢٠١٩

*** إفطار رمضان لأعضاء الجمعية العمومية .**

يدعو مجلس إدارة غرفة الملاحة لإفطار جماعي في رمضان لتوثيق روح التعاون والتقارب بين جميع الأعضاء و المسئولين بالجهات المتعاملين معهم خدمة للصالح العام وتم إقامة حفل افطار رمضان يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٥/٢٨ بنادي الشرطة بدمياط .

المكاتبات الواردة للغرفة من جهات مختلفة

فقد ورد للغرفة عدد ١٥٧ مكاتبة من قبل وزارة النقل – قطاع النقل البحري – هيئة الميناء – جمارك دمياط – الحجر الصحي – الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية ... إلخ وقد تم الإطلاع عليها و العمل بما جاء بها وتعميم ما يستوجب ذلك علي الشركات أعضاء الجمعية العمومية للغرفة .

متابعة الغرفة لتفعيل القرارات الوزارية الصادرة بشأن النقل البحري.

بخصوص عدم تفعيل القرار الوزاري رقم (٦٤٠) لسنة ٢٠١٦ والصادر في ٢٠١٦/١٠/٥ والمتضمن تشكيل مجلس إدارة غرفة الملاحة المصرية المركزية ٢٠١٦-٢٠٢٠.

تم مكاتبة وزير النقل بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٤٨-٣١ لسنة ٢٠١٨) بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢ بشأن عدم تفعيل غرفة الملاحة المصرية المركزية لما لها من أهمية علي الصعيدين العام والخاص فهي تعد من أهم العوامل التي تسهم برؤها عند وضع مشاريع القرارات الوزارية قبل صدورها لما لأعضائها من خبرات ف السوق الملاحي حتي يكون مواكباً للمستجدات المحلية والدولية كما تم مكاتبه رؤساء الغرف الملاحية المصرية بموجب كتاب الغرفة رقم (٧٥٥- ٣٨لسنة ٢٠١٨) بخصوص التعاون المشترك في تفعيل وتنفيذ القرار الوزاري (٦٤٠ لسنة ٢٠١٦) خدمة لصالح العام، كما سبق مكاتبة غرفة ملاحة السويس بموجب الكتاب رقم (٧٤٢-٢٥ لسنة ٢٠١٨ بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٠) بشأن إجتماع مع غرف الملاحة المصرية لمناقشة مشاكل السوق الملاحي كما أنه التواصل هاتفياً مع غرف الملاحة بذات الشأن .

دراسة اللائحة التنفيذية لغرفة الملاحة المركزية وإفادة قطاع النقل بالبحري بالرأي

تم دراسة اللائحة التنفيذية لغرفة الملاحة المركزية المصرية وإفادة قطاع النقل البحري ما يلي :-

إن ما إشتملت عليه مواد الفصول الخمسة للائحة التنفيذية لغرفة الملاحة المركزية المصرية جاء موافقاً لرؤية الغرفة في العموم مع إضافة بعض التوصيات وذلك لبحث **إمكانية التوافق عليها وهي :-**

- **الفصل الثاني** والذي إقتصر علي وجه الخصوص مقر الغرفة فقط ، والمقترح إضافة كلمة (مؤقتاً) إستكمالاً للمادة .

- **الفصل الثالث المادة (٨) بند (ج)**

تعديل توزيع حصيلة رسوم السفن التي تزور الموانئ المصرية علي النحو التالي :-

10 $ لصالح الغرفة المركزية المصرية للملاحة .

10 $ لصالح غرف الملاحة في الميناء وليس شركة الملاحة كما وردت باللائحة .

5 $ لصالح التسويق لموانئ المنطقة الإقتصادية في المؤتمرات البحرية ... إلخ .

كي يصبح إجمالي توزيع الحصيلة 25 $ والمقترح تحصيلها من السفن التي تزور الموانئ المصرية .

- **الفصل الخامس البند أولاً**

يراعي التوازن في نسبة عدد الأعضاء المعينين بالنسبة لكل غرفة من غرف الملاحة